Women
Journalists
Without
Chains
المرأة العربية في عيون نفسها
التحديات الراهنة والطموحات المستقبلية
wjwcorg
منظمة صحفيات بلاقيود

افتتاحية

الزميلات والزملاء..

في هذا اليوم المميز، نحتفل بيوم المرأة العالمي، وهو مناسبة تذكرنا بأهمية دور المرأة في مجتمعاتنا، ولكنها أيضًا فرصة للتأمل في التحديات الكبيرة التي تواجهها النساء والفتيات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. كما أنها مناسبة لمراقبة النساء الملهمات العظيمات في مجتمعاتهن اللواتي واجهن هذه التحديات، وشاركن في بناء المجتمعات والدول، وقيادة الثورات، والعائلات إلى برّ الأمان.

خلال العقد والنصف الماضي عانت المرأة من ويلات الحروب والتجاذبات السياسية في معظم دول العالم العربي، فالنساء عانين من الموت، والنزوح، وإعالة عائلاتهن، والاستهداف الممنهج على أساس الجنس، والعنف الأسري. هناك حاجة ملحة لوضع حد لهذه الممارسات.

وتواجه النساء في دول المنطقة قيودًا على حقوقهن السياسية والمدنية. فعلى الرغم من تبني بعض الدول قوانين لتمثيل يتناسب وعدد الإناث في الدول إلا أنهن ما يزلن بعيدات كل البُعد عن التمثيل في المناصب القيادية، مما يحرم المجتمعات من الاستفادة من وجهات نظرهن وتجاربهن. يجب أن نعمل على تعزيز المشاركة السياسية للنساء، وتمكينهن من اتخاذ القرارات التي تؤثر على حياتهن وحياة مجتمعاتهن.

الزميلات والزملاء..

نقدر جهود منظمات المجتمع المدني، والشركاء المحليين والدوليين، التي تشدد على الأهمية البالغة للمشاركة الكاملة والمجدية للمرأة – نصف المجتمع ونصف مواهبه – في صناعة القرار السياسي والاقتصادي والأمني والاجتماعي في العالم العربي. ويمكن لهذا التعاون أن يعزز مشاركة النساء في صناعة القرار، فليس بوسع بلداننا أن تتجاهل المرأة ولا تستفيد من خبراتها وامكانياتها كما ينبغي.

إن النهوض بالمرأة في عالمنا العربي يعني تنمية مستدامة، ولا نقصد فقط التمثيل في الأدوار العليا للمجتمع والسلطة، بل يتعلق بضمان تمكين المرأة العادية من تحقيق أقصى استفادة من إمكاناتها الفردية، وتقديم أكبر إسهام ممكن في مجتمعها.

تنفق النساء معظم دخلهن على رفاه أطفالهن وأسرهن، ومن شأن زيادة مشاركة النساء وتخفيض الفجوة بين الجنسين في قوى العمل أن تزيد النمو الاقتصادي، والحد من الفقر المتفشي في عديد من دولنا العربية. كما أن بقاء الفتيات في المدارس وحصولهن على تعليم نوعي يمكن مستقبل الأسر والمجتمعات في دولنا.

في السياق، من المهم الإشارة إلى قضية العنف ضد النساء والفتيات التي تزايدت بسبب الحروب والنزوح، والتي تخلق آثاراً جسدية ونفسية عميقة في نساء وفتيات وطننا العربي بما يمنعهن من المشاركة الكاملة في المجتمع. فالعنف الأسري يقلل من قدر المجتمع بأكمله ويجلب له الخزي.

الزميلات والزملاء..

دعونا نعمل معاً من أجل النساء، من أجل مجتمعاتنا ودولنا، لمنطقتنا تاريخ عريق من أسلافنا اللواتي قادته النساء. لنتماسك معاً مع شركائنا من الشباب والرجال لقيادة أوطاننا إلى مستقبل يرتقي بالفرص المتساوية، ويزيل العوائق أمام تمكين النساء من حقوقهن لنهضة مجتمعاتنا اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً.

لنستمر كل يوم في الوقوف أقوياء من أجل حقوق المرأة وتمكينها وتحقيق المساواة بين الجنسين من أجل تقدم الجميع.

توكل كرمان

رئيسة منظمة صحفيات بلاقيود

الحائزة على جائزة نوبل للسلام (2011)

ملخص تنفيذي

المرأة العربية بين التحديات والانتهاكات والحق في العدالة والتمكين

في ظل التحولات السياسية والاجتماعية العاصفة التي شهدها العالم العربي خلال العقود الماضية، بقيت قضايا النساء في صلب النزاعات، وأصبحن أكثر الفئات عرضة للتمييز والانتهاكات، سواء في أوقات الحرب أو السلم. ومع أن الحكومات العربية صادقت على العديد من الاتفاقيات الدولية التي تضمن حقوق المرأة، مثل اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (CEDAW)، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (ICCPR)، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (ICESCR)، إلا أن الفجوة بين هذه الالتزامات القانونية والواقع الميداني ما تزال واسعة، حيث تعاني النساء في المنطقة من الإقصاء، والحرمان من الحقوق الأساسية، والعنف القائم على النوع الاجتماعي، والتهميش الاقتصادي والسياسي.

جاء هذا التقرير، الذي أعدته منظمة **صحفيات بلا قيود**، ليقدم قراءة شاملة للأوضاع الحقوقية للمرأة في الدول العربية، من خلال مقالات كتبها صحفيات وناشطات من مختلف الدول، بهدف نقل صورة حقيقية لما تواجهه النساء من تحديات، وتسليط الضوء على أوجه الانتهاك والتمييز، وأيضًا على صمود النساء في وجه هذه التحديات وسعيهن الدؤوب لنيل حقوقهن المكفولة. يركز التقرير على واقع المرأة في **اليمن، ومصر، والسودان، وليبيا، وسوريا، والعراق، وفلسطين**، حيث وثّقت الأوراق المقدمة الأوضاع القانونية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية للنساء، والعوائق التي تحول دون تحقيق العدالة والتمكين.

المرأة العربية في مواجهة التحديات: معاناة مستمرة رغم الالتزامات الدولية

1. النساء في مناطق النزاعات: بين الاستهداف والانتهاكات الممنهجة

في مناطق الحروب والنزاعات المسلحة، تتحمل النساء العبء الأكبر من ويلات الصراع، حيث يُستخدمن كأدوات حرب من خلال العنف الجنسي والاختطاف والتهجير القسري. يبرز التقرير ما تواجهه النساء في اليمن والسودان وسوريا وليبيا من جرائم جسيمة، تنتهك أحكام اتفاقية جنيف الرابعة لحماية المدنيين وقت الحرب، وقرار مجلس الأمن رقم 1325 بشأن المرأة والسلام والأمن، الذي شدد على ضرورة حماية النساء من العنف في النزاعات المسلحة، ومشاركتهن في عمليات بناء السلام.

ففي **اليمن**، كشف التقرير عن تعرض النساء للقتل والاختفاء القسري والاعتقال التعسفي، إضافة إلى القيود المفروضة على حريتهن في التنقل والعمل العام. كما وثّق الانتهاكات التي تتعرض لها المعتقلات، في انتهاك صريح لالتزامات اليمن بموجب اتفاقية مناهضة التعذيب.(CAT)

أما **في السودان**، فتشير التقارير الحقوقية إلى تصاعد جرائم العنف الجنسي من قبل الميليشيات المسلحة، حيث يُستخدم الاغتصاب كأداة لترهيب المجتمعات وكسر النساء نفسيًا وجسديًا، وهو ما يتعارض مع نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، الذي يُصنف العنف الجنسي في النزاعات ضمن جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية.

وفي **سوريا وليبيا**، لا تزال النساء يدفعن ثمن الانقسامات السياسية والصراعات المسلحة، حيث يتعرضن للاعتقال التعسفي والتعذيب في السجون، إضافة إلى القيود المفروضة على حرية التعبير والتنقل. ويؤكد التقرير أن هذه الانتهاكات تتناقض مع التزامات الدول الأطراف في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، الذي ينص على حق الأفراد، دون تمييز، في الحياة والأمن والكرامة الإنسانية.

2.التمييز القانوني والإقصاء السياسي: فجوة بين التشريعات والممارسات

رغم أن العديد من الدول العربية تضمن في دساتيرها مبدأ المساواة بين الجنسين، إلا أن الواقع يشير إلى استمرار القوانين والسياسات التمييزية ضد النساء. ففي **مصر والعراق**، على سبيل المثال، ورغم أن المرأة تحظى بتمثيل سياسي شكلي عبر نظام "الكوتا"، إلا أن القرارات الحاسمة تظل بيد الرجال، مما يحرم المرأة من دورها الفاعل في صنع القرار، ويتعارض مع إعلان بكين (1995)، الذي دعا إلى تعزيز مشاركة النساء في الحياة السياسية على قدم المساواة.

وفي **ليبيا وتونس**، أدى تصاعد التيارات المحافظة والتراجع الديمقراطي إلى تقليص الحريات العامة للنساء، حيث تم إلغاء بعض الإصلاحات التي ضمنت لهن مكاسب سياسية واجتماعية. كما أن القيود المفروضة على عمل الصحفيات والناشطات الحقوقيات، والاعتقالات التعسفية، تمثل انتهاكًا واضحًا للمادة 19 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، التي تكفل حرية التعبير والتنظيم.

3.العنف القائم على النوع الاجتماعي: ثقافة الإفلات من العقاب

رغم الجهود الدولية للقضاء على العنف ضد المرأة، لا تزال معدلات العنف الأسري والزواج القسري والتحرش والجرائم المرتكبة ضد النساء مرتفعة في معظم الدول العربية. ففي **فلسطين**، يسلط التقرير الضوء على الانتهاكات التي تتعرض لها النساء من قبل قوات الاحتلال، والتي تشمل الاعتقال التعسفي والتعذيب والعنف الجنسي، وهي ممارسات تنتهك اتفاقية جنيف الرابعة، التي تفرض حماية خاصة للنساء في النزاعات المسلحة.

أما في **العراق ومصر**، فلا تزال القوانين المتعلقة بالعنف الأسري تفتقر إلى آليات التنفيذ الفعالة، حيث تظل النساء المعنفات بلا حماية قانونية كافية، في ظل ضعف آليات المساءلة والملاحقة القضائية. ويشير التقرير إلى أن عدم تجريم العنف الأسري بشكل صارم يخالف التزامات الدول بموجب اتفاقية سيدا (1979) وإعلان القضاء على العنف ضد المرأة الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة (1993).

4.الحقوق الاقتصادية والاجتماعية: التمكين لا يزال بعيد المنال

رغم أن الاتفاقيات الدولية مثل العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية تنص على ضمان المساواة في الفرص الاقتصادية، لا تزال النساء العربيات يعانين من الفجوة الاقتصادية الشاسعة، حيث تظل معدلات البطالة بين النساء أعلى بكثير من الرجال. ففي **اليمن والسودان وليبيا**، أدت الحروب إلى تدهور الوضع الاقتصادي، مما زاد من هشاشة أوضاع النساء، حيث وجدن أنفسهن المعيلات الوحيدات لعائلاتهن في غياب الدعم الحكومي.

أما في **مصر والعراق**، فلا تزال النساء يواجهن قيودًا اجتماعية ومؤسسية تعيق مشاركتهن الكاملة في سوق العمل، مما يتناقض مع أهداف أجندة التنمية المستدامة 2030، التي تدعو إلى تحقيق المساواة بين الجنسين وضمان تمكين جميع النساء والفتيات.

خاتمة: نحو التزام حقيقي بتمكين النساء وحمايتهن

إن هذا التقرير، الذي يضع بين أيديكم صورة شاملة عن واقع النساء في العالم العربي، يؤكد أن النضال من أجل حقوق المرأة ليس مجرد قضية حقوقية، بل هو جزء أساسي من معركة العدالة والتنمية والسلام. وبينما لا تزال معظم الدول العربية مقصرة في الوفاء بالتزاماتها الدولية لحماية النساء، يظل دور المجتمع المدني والصحافة الحقوقية ضروريًا في كشف الانتهاكات والضغط من أجل التغيير.

إن صحفيات بلا قيود، من خلال هذا التقرير، تجدد الدعوة إلى الالتزام الكامل بالمبادئ الدولية لحقوق الإنسان، وإلى تعزيز حماية النساء من العنف والاستغلال، وضمان مشاركتهن الفعالة في صنع القرار. فتمكين المرأة ليس مجرد شعار، بل هو ركيزة أساسية لتحقيق العدالة والتنمية والاستقرار في المنطقة العربية.

"في اليوم العالمي للمرأة"..

تحديات المرأة اليمنية في ظل الحرب

وداد أحمد، محامية وحقوقية يمنية.

يُعتبر الثامن من مارس/آذار يومًا عالميًا يحتفل فيه العالم بالمرأة تقديرًا لجهودها وإنجازاتها في شتى المجالات. أما في اليمن، فيُعد هذا اليوم فرصة لتسليط الضوء على معاناة المرأة جراء الحرب[1] وإيصال صوتها إلى العالم.

مُنذ بدء الحرب في عام 2015، يعاني اليمن من ويلات وصراعات أثرت على كل فئات المجتمع، ولكن المرأة اليمنية كانت الأكثر تضررًا. ووفقًا لتقارير دولية ومحلية بينها ما وثقته اللجنة الوطنية للتحقيق في ادعاءات انتهاكات حقوق الإنسان (حكومية) 9284 انتهاكًا طالت المرأة اليمنية، معظمها خضعت لتحقيق اللجنة التي قدمتها إلى القضاء.

وقد وثقت تقارير حقوقية تعرض العديد من النساء للاحتجاز التعسفي، والإخفاء القسري، والتعذيب، خصوصًا في سجون جماعة أنصار الله "الحوثيين". حيث وثقت منظمة "سام" ومنظمات أخرى تعرُّض العديد من النساء للتعذيب والإخفاء القسري[2]، وخضوع الكثير منهن لمحاكمات استثنائية تفتقر إلى أبسط الشروط القانونية للمحاكمة العادلة. ففي ديسمبر/كانون الأول2023، أصدرت المحكمة الجزائية الخاضعة لجماعة الحوثي حكمًا بإعدام الناشطة "فاطمة العرولي" بتهم كيدية، من بينها "التخابر مع العدوان"[3]، في إشارة إلى دول التحالف التي قاتلت إلى جانب الحكومة اليمنية ضد الحوثيين (2015-2022).

إلى جانب ذلك تواجه المرأة اليمنية بسبب الحرب العديد من التحديات، أبرزها نقص الخدمات الصحية، خصوصًا المتعلقة بالصحة الإنجابية، خاصة في المناطق الريفية والمناطق القريبة من الخطوط الأمامية التي تزيد عن 50 جبهة قتال[4]. وقد أدى ذلك إلى زيادة معدلات الوفيات أثناء الولادة، وانتشار أمراض مثل الملاريا والكوليرا، نتيجة غياب الوعي والثقافة الصحية.

---

[1] تصاعدت الحرب الأهلية في اليمن عام 2014 مع سيطرة جماعة الحوثيين المسلحة على العاصمة صنعاء، وتفاقم الوضع مع تدخل تحالف تقوده المملكة العربية السعودية والإمارات في مارس/آذار 2015 دعماً للحكومة المعترف بها دولياً.

[2] المرأة اليمنية .. معاناة متفاقمة وانتهاكات جسيمة, منظمة سام، نشر في 2025/3/8 وشوهد في 2025/3/8 على الرابط: https://is.gd/LaGqsn

[3] Yemen: Houthis Sentence Woman to Death, 19/12/2023, https://www.hrw.org/news/2023/12/19/yemen-houthis-sentence-woman-death

[4] 2021 يشهد ارتفاع عدد جبهات القتال في اليمن إلى 50, اندبندت عربية، نشر في 2021/3/15 وشوهد في 2025/3/8 على الرابط https://is.gd/EGqItQ

كما أجبرت الحرب الكثير من الأسر على النزوح الداخلي القسري، حيث تشكل النساء والأطفال ما نسبته 80٪ من النازحين داخليًا[5]. وعلى مدى سنوات، تذيَّل اليمن قائمة البلدان المراعية لحقوق المرأة، حيث صُنف ضمن المراتب الأخيرة في مؤشر الفجوة العالمية بين الجنسين للمنتدى الاقتصادي العالمي[6].

تعاني النساء الموظفات في مناطق سيطرة الحوثيين من الحرمان من مرتباتهن أو فقدان وظائفهن نتيجة للنزوح. كما يشكّل فقدان رب الأسرة أو الزوج بسبب الوفاة أو المشاركة في الحرب معاناة عميقة، حيث أصبحت المرأة المعيل الرئيسي للعائلة. ومع انقطاع الرواتب، فقدت العديد من الأسر مصدر دخلها الوحيد. علاوة على ذلك، أدى تدمير البنية التحتية وهجرة أرباب العمل وأصحاب الشركات إلى فقدان فرص العمل وبذلك ارتفاع معدلات الفقر والبطالة بين النساء اليمنيات.

أما في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة المعترف بها دولياً، فلم تعد الرواتب تغطي الاحتياجات الأساسية للمواطنين بسبب انخفاض قيمة العملة المحلية، مما أجبر النساء على البحث عن مصادر دخل إضافية. أثّرّ ذلك على أدائهن لدورهن كأمهات وزوجات، وزاد من الخلافات الأسرية ومن حدة العنف الذي تواجهه المرأة داخل وخارج المنزل.

تعد زيادة معدلات العنف الأسري إحدى أبرز التحديات الاجتماعية التي تواجه النساء في اليمن، نتيجة لضعف دور الدولة والنظام القضائي. وأدت الحرب والضغوط الاقتصادية إلى تفشي ظاهرة الزواج المبكر بين الفتيات وتسرب الفتيات من التعليم.

كما فرضت أطراف النزاع قيوداً على تنقل النساء بين المحافظات. يتم توقيف النساء عند نقاط التفتيش خلال سفرهن دون محرم، وتمنع بعض الفنادق في مدن مثل عدن وتعز إقامة النساء دون وجود مرافق ذكر. بالإضافة إلى ذلك، تفرض جماعة الحوثيين قيوداً على النساء العاملات في المنظمات الإنسانية، مما يعقّد وصول المساعدات إلى النساء والفتيات.

وعلى صعيد آخر، **تواجه النساء تهديدات متزايدة بحملات تشهير وتحريض وابتزاز إلكتروني**، ويُهمّش دورهن في مواقع صنع القرار. فقد خلت التشكيلات الحكومية المتعاقبة من أي تمثيل وزاري أو مناصب سياسية مهمة للنساء.

رغم كل هذه التحديات، أثبتت المرأة اليمنية قدرتها الفائقة على التحدي والصمود. فقد شاركت العديد من النساء في تمثيل اليمن في المحافل الدولية، وحصدن جوائز مرموقة في مختلف المجالات. كما أظهرت المرأة اليمنية جدارتها في تحقيق النجاحات وإنجاح المبادرات المحلية للسلام.

لذلك، ينبغي على الحكومة تنفيذ الخطة الوطنية الخاصة بالمرأة والسلام والأمن، استناداً إلى القرار الأممي (1325)، لتعزيز مشاركة المرأة في صناعة القرار وضمان حمايتها في النزاعات ومواجهة كافة أشكال العنف. يعتبر يوم المرأة العالمي فرصة لتقدير دور المرأة وتعزيز حقوقها، خاصة في ظل التحديات التي تواجهها البلاد. وفي هذا اليوم، يجب استحضار أهمية دور المرأة وضرورة العمل على

[5] Gender-based violence, UN, https://yemen.unfpa.org/en/topics/gender-based-violence
[6] حرب تمر على أجساد النساء - تقرير اليمن، نوفمبر/ تشرين الثاني وديسمبر/ كانون الأول 2023 - مركز صنعاء للدراسات الإستراتيجية https://sanaacenter.org/ar/the-yemen-review/nov-dec-2023/22020

تمكينها من حقوقها كافة، والسعي لدعم المرأة اليمنية بشكل خاص؛ لتحقيق مجتمع أكثر عدلاً ومساواة كما يجب على المجتمع بكل أطيافه دعم المرأة اليمنية وتعزيز دورها في المجتمع وتحسين أوضاعها.

المرأة السورية بين الاستبداد والحرية..

التحديات والآفاق المستقبلية

آية سلطان، ناشطة سورية في العمل الإنساني

منذ عقود، والمرأة السورية تعيش في ظل نظام صنع من القمع دستورا، ومن الاستبداد نظام حكم. تحت مظلة الشعارات الزائفة، وعدت بالتحرر لكنها وجدت نفسها مكبلة بقيود اجتماعية وقانونية لا تقل قسوة عن القيود السياسية.

وعندما اندلعت الثورة السورية عام 2011، لم تكن المرأة مجرد متفرجة، بل كانت في الصفوف الأولى تهتف، توثق، تداوي الجرحى، وتقاوم كالأبطال، لكن مشاركتها دفعت بها إلى قلب الاستهداف، حيث أصبحت رمزا للانتقام السياسي: اعتقال، تعذيب، انتهاك جسدي، وابتزاز للمعارضين، وتجريد من أبسط حقوقها الإنسانية، عدا عن الإقصاء السياسي.

لكن، وعلى الرغم من هذه التحديات، لعبت المرأة السورية دورا بارزا في الحراك السياسي والمجتمع المدني، محاولة كسر القيود المفروضة عليها والمشاركة في بناء مستقبل جديد لسوريا.

المرأة بين التمكين الزائف والقمع

منذ وصول حافظ الأسد إلى الحكم، ثم توريث السلطة لابنه بشار الأسد عام 2000، تبنى النظام خطابا ظاهريا عن تمكين المرأة، لكن الحقيقة كانت مختلفة تماما. فعلى الرغم من أن المرأة السورية منحت حق الترشح والانتخاب منذ خمسينيات القرن الماضي، إلا أن النظام السابق أبقى على بنيته الذكورية الصارمة، حيث اقتصرت المناصب السياسية الفاعلة على الرجال المقربين من دوائر السلطة.

في المقابل، ظلت البنية القانونية تمييزية، فحتى اليوم، لا تزال المرأة السورية محرومة من حق منح جنسيتها لأبنائها، وتخضع لقوانين أحوال شخصية مستمدة من تفسيرات ذكورية تخضع للدين والعرف الاجتماعي ولا تنصف المرأة في حقوقها كالزواج والطلاق والميراث، بالإضافة إلى المجتمع الذي يعاملها بحذر حين تحاول كسر القوالب الجاهزة، مما زاد من وضعها سوءا.

المرأة في الثورة.. صوت لا يكتم

بين جدران المعتقلات، وفي ساحات التظاهر، في المخيمات وعلى طاولات المفاوضات، كانت المرأة السورية حاضرة، ليس كشاهد على الأحداث فقط، بل كصانعة لها.

فبعد اندلاع الثورة السورية عام 2011، وجدت المرأة نفسها في صلب الصراع، مستهدفة بالقمع حينًا، ومهمشة من الحراك السياسي أحيانا، رغم أنها دفعت – وما زالت تدفع – أثمانا باهظة في مواجهة الطغيان.

كما تحولت المرأة إلى هدف مباشر للقمع، حيث وثقت تقارير حقوقية، أبرزها الصادرة عن منظمة العفو الدولية والشبكة السورية لحقوق الإنسان، آلاف الحالات التي تعرضت فيها النساء للاعتقال التعسفي، التعذيب، والعنف الجنسي داخل سجون النظام[7].

تشير تقارير الأمم المتحدة إلى أن الاعتداءات الجنسية داخل مراكز الاحتجاز[8] لم تكن مجرد انتهاكات فردية، بل جزء من استراتيجية ممنهجة يستخدمها النظام لمعاقبة المعارضين وبث الرعب في المجتمع، إذ كان يجبر بعض المعتقلات على الإدلاء باعترافات كاذبة تحت التهديد بالاغتصاب، ويستخدم العنف الجنسي كأداة لتحطيم العائلات وردع الحراك السياسي.

التهجير واللجوء.. مأساة مستمرة

دفعت الحرب ملايين السوريات إلى النزوح داخل البلاد، أو اللجوء إلى دول الجوار وأوروبا، حيث واجهن تحديات مضاعفة، من التحرش والاستغلال إلى صعوبة الحصول على فرص عمل وتعليم، مرورا بانعدام الحماية القانونية، وصولا إلى العنف المجتمعي، في ظل فقدان المعيل.

ففي لبنان وتركيا والأردن، تعمل آلاف اللاجئات في ظروف قاسية، بأجور متدنية ودون أي ضمانات قانونية.

أما في أوروبا، فقد حظيت بعض النساء بفرص جديدة، بالمقابل عانت أخريات من العنصرية والعزلة الاجتماعية، مما زاد من هشاشتهن وسط مجتمعات جديدة غير مهيأة لاستقبالهن.

تطلعات وتحديات في سوريا المستقبل

ورغم كل هذه التحديات، أثبتت المرأة السورية أنها عنصر فاعل، فالمرأة السورية ليست ظلا يتلاشى بانتهاء الحرب، بل هي جزء أصيل من لوحة سوريا المستقبل، ستعيد بناء الوطن من أنقاضه، وتؤرخ في سجلاته، يكون لها فيه مكان لا ينتزع.

ولتحقيق ذلك، لا بد من تمكين المرأة سياسيا عبر فتح الأبواب المغلقة أمامها، وإعطائها حقها المشروع في رسم السياسات والمشاركة الفعلية، وإصلاح القوانين، بالإضافة إلى دعم الناجيات وإعادة تأهيلهن بالعودة إلى الحياة، وتعزيز دور المرأة في المجتمع المدني.

كما تجلى ذلك في تعيينات الإدارة السورية الجديدة، فوجدنا حاكمة للمصرف المركزي وتمثيلا نسائيا في لجنة مؤتمر الحوار الوطني.

ونأمل أيضا أن تكون هناك مشاركة مستقبلية أوسع للمرأة في مفاصل الدولة المهمة.

---

[7] في اليوم الدولي للقضاء على العنف ضد المرأة: التقرير السنوي الثالث عشر عن الانتهاكات بحقّ الإناث في سوريا, الشبكة السورية لحقوق الانسان، نشر في 2024/11/25, https://is.gd/fB3QFZ

[8] العنف الجنسي في الأزمة السورية وآثاره, مركز حرمون للدراسات, نشر في 2021/2/19, https://www.harmoon.org/?p=18857

فلم تكن المرأة السورية هامشا، ولم تكن مجرد رقم في تقارير حقوق الإنسان، بل كانت وما زالت كيانا مقاوما، وذاكرة نابضة، وقلبا يحمل في طياته وجع وطن بأكمله. وحين تفتح الأبواب على مستقبل جديد، سيكون لها الدور الأهم في إعادة البناء، ليس بناء المدن فحسب، بل بناء قيم الأخلاق والتربية والعدالة والمساواة والحرية، التي طالما دفعت ثمنها غاليا، ولم تستسلم، لأنها ببساطة، امرأة سورية... لا تهزم، ورمز للنضال ضد الاستبداد.

لكن الطريق نحو التطلعات لا يزال طويلا، ولا يخلو من العقبات، مما يجعل النضال من أجل حقوق المرأة السورية جزءا لا يتجزأ من تحقيق مكتسبات ثورة سوريا بأكملها.

المرأة العراقية وسط تحديات الواقع والخوف من المستقبل

ميمونة الباسل، باحثة وصحفية عراقية

من الصعوبة تحديد الواقع الذي تعيشه المرأة العراقية مع وجود فروقات طبقية أدت إلى شرخ كبير بين امرأة وأخرى؛ بينما تجد العديد من النساء أنفسهن وسط المال والأعمال والظهور الإعلامي والشهرة على مواقع التواصل الاجتماعي، تجد أخريات أنفسهن وسط واقع مرير وفقر مدقع، إذ إنهن لا يجدن قوت يومهن. وهذا الواقع لم يأتِ من فراغ؛ فقد عانت المرأة العراقية ولعقود طوال من جميع أشكال الظلم الاجتماعي، والتهميش، والاضطهاد، والتمييز العنصري والطبقي، مما أثر عليها نفسياً واجتماعياً، وجعلها تقبل التعايش مع هذا الواقع والتنازل عن حقوقها وكرامتها، حتى تحولت إلى حالات نفسية وعقدية وعقائدية في اللاوعي الجمعي الثقافي والنفسي للمرأة.

هذا الواقع جعلها غير مهيأة للخروج منه، بل أخذت تتعامل معه كمسلّمات أخلاقية وعقائدية دينية. في حين أن تفكير المرأة بكسر تلك القيود لا يحدث إلا بصعوبة، وفي حالات اجتماعية قليلة نسبياً قياساً بعدد النساء في تركيبة المجتمع العراقي الذي يغلب عليه التنوع والالتزام - إلى حد ما - بالتقاليد والأعراف التي قد تكون منصفة أحياناً ومجحفة أحياناً أخرى.

المشاركة السياسية للمرأة العراقية

تحظى المرأة العراقية بتمثيل سياسي من خلال الكوتا النسائية (25٪ من مقاعد البرلمان)، لكن هذا التمثيل لا ينعكس بالضرورة على صنع القرار الفعلي، حيث تظل المناصب التنفيذية والسيادية بيد الرجال في الغالب. إضافة إلى ذلك، تواجه النساء تحديات اجتماعية وثقافية تحد من دورهن السياسي، مثل الضغوط العشائرية والأعراف التقليدية.

وعلى الرغم من أن القوانين العراقية تعترف بحقوق المرأة في عدة جوانب، إلا أن هناك فجوات في التطبيق والتشريع تعيق تحقيق المساواة الكاملة. فبعض القوانين، مثل قانون الأحوال الشخصية رقم 188 لسنة 1959، توفر ضمانات للمرأة في الزواج والطلاق والميراث، لكنه تعرض لمحاولات تعديل تضر بحقوقها. بعض تلك التعديلات المقترحة تتعلق بحقوق المرأة، مثل تقنين زواج القاصرات، تحديد سن الزواج، أو إعطاء المرأة حقوقًا أكبر في الطلاق والحضانة. هذه القضايا تثير جدلاً واسعًا بين من يدعو إلى تحديث القوانين لحماية حقوق المرأة، ومن يرى أن هذه التعديلات قد تتعارض مع القيم الدينية أو الاجتماعية.

هناك مخاوف من أن يكون تعديل قانون الأحوال الشخصية متأثراً بجهات خارجية، سواء كانت منظمات حقوقية دولية أو دولاً أخرى، مما يدفع بعض الأطراف إلى مقاومة التغيير بحجة الحفاظ على الهوية الوطنية والدينية. كما أن المرأة تشعر بالقلق على مستقبلها ومستقبل أطفالها نتيجة تعديل هذا القانون.

الواقع المدني والتحديات الاجتماعية

على الرغم من التقدم الذي أحرزته المرأة العراقية في بعض المجالات، إلا أن العقبات القانونية والسياسية والاجتماعية لا تزال تحد من دورها الفاعل. يتطلب تحسين أوضاع المرأة إدخال تعديلات تشريعية، وتقديم دعم سياسي ومدني أوسع، إلى جانب العمل على تغيير الوعي المجتمعي تجاه حقوق المرأة ومشاركتها في جميع مجالات الحياة.

كما **تعاني المرأة العراقية من تحديات متعددة في الحياة العامة، مثل العنف القائم على النوع الاجتماعي، وضعف الفرص الاقتصادية، والتمييز في بيئة العمل.** ورغم وجود نساء بارزات في مجالات مثل التعليم والطب والإعلام، لا تزال الكثير من النساء يعانين من التمييز والتهميش، خصوصاً في المناطق الريفية. وتواجه المرأة أيضاً تحديات قانونية في قضايا العنف الأسري، حيث لا يزال قانون مكافحة العنف الأسري غير مُقر بشكل نهائي. وليس من المستغرب أن يؤدي هذا العنف إلى ارتفاع نسب حالات الطلاق؛ إذ كشفت المحاكم العراقية عن تسجيل أكثر من 72 ألف حالة طلاق خلال عام 2024، بمعدل يزيد على ثماني حالات طلاق كل ساعة. هذه الأرقام تسلط الضوء على ظاهرة اجتماعية مقلقة تؤثر سلباً على استقرار الأسر وتماسك المجتمع[9].

كما تشير إحصائية صادرة في سبتمبر/أيلول 2024 عن المركز الاستراتيجي لحقوق الإنسان في العراق إلى **ارتفاع حالات العنف الأسري في البلاد خلال السنوات الثلاث الماضية إلى 53 ألف حالة.**[10] وسُجلت إحصائية دعاوى العنف الأسري في العام الماضي 13,857 دعوى، غالبيتها عنف بدني، حيث بلغت نسبة الاعتداءات على الإناث 73٪، فيما بلغت نسبة الذكور المتعرضين للعنف الأسري 27٪.

وتلعب منظمات المجتمع المدني العراقي دوراً مهماً في الدفاع عن حقوق المرأة العراقية، حيث تعمل على تمكينها اقتصادياً واجتماعياً، وتعزيز وعيها القانوني والمدني، وإتاحة الفرص للنساء المهمشات اجتماعياً لمعرفة حقوقهن. ومع ذلك، تواجه هذه المنظمات تحديات عدة، منها القيود القانونية على حرية النشاط المدني، وقلة الدعم أو انعدامه، إضافة إلى التهديدات الأمنية، خاصة في ظل الظروف السياسية غير المستقرة.

---

[9] 72 ألف حالة طلاق في العراق خلال 2024: ظاهرة مقلقة تهدد استقرار الأسرة والمجتمع, كردستان 24, نشر في 2025/1/28 وشوهد في 2025/3/8 على الرابط: https://www.kurdistan24.net/ar/story/821965

[10] المركز الاستراتيجي لحقوق الإنسان: نحو 54 ألف حالة عنف أسري مسجلة خلال 3 سنوات فقط, تلفزيون الرافدين, نشر في 2024/8/31 وشوهد في 2025/3/8 على الرابط: https://is.gd/oPkd2Y

وضع المرأة في السودان في ظل الحرب الأهلية

نجلاء محمد علي، باحثة وناشطة حقوقية سودانية

تعاني المرأة السودانية اليوم من أوضاع كارثية في ظل النزاع المسلح المستمر، حيث أصبحت هدفًا مباشرًا لانتهاكات جسيمة تزايدت حدتها منذ اندلاع الصراع بين الجيش السوداني وقوات الدعم السريع (مليشيا الجنجويد) في أبريل/نيسان 2023. لم تؤثر هذه الحرب فقط على الوضع السياسي والاقتصادي، بل خلقت أيضًا بيئة خصبة لاستهداف النساء بأبشع صور العنف والاستغلال.

ومن أخطر الانتهاكات التي تواجهها النساء جرائم العنف الجنسي، إذ وثقت منظمات حقوقية عدة حالات اغتصاب فردية وجماعية ارتكبتها مليشيات الجنجويد،[11] سواء أثناء الاقتحامات المسلحة أو في مراكز الاحتجاز. حيث تعرضت النساء لأبشع أنواع العنف الجنسي، الذي يُستخدم كسلاح حرب لترهيب المجتمعات، وتكميم الأصوات، وكسر النساء نفسيًا وجسديًا، لأن ساحة المعركة هي أجسادهن.

كما أفادت تقارير عديدة عن حالات اختفاء قسري لنساء، حيث يتم احتجازهن دون أي سند قانوني أو معلومات عن مصيرهن. بعضهن اختُطفن أثناء تنقلهن بين المدن أو خلال مداهمات منازل، مما جعل الأسر تعيش في حالة من الرعب والضياع. وهناك فتيات تم اختطافهن وبيعهن في أسواق بغرب السودان والدول المجاورة، في إذلال لكرامتهن.

بالإضافة إلى العنف المباشر، **تُجبر بعض النساء، خصوصًا النازحات، على تقديم خدمات جنسية مقابل الحماية أو الغذاء**، في مشهد يعكس حجم الاستغلال والانهيار الأخلاقي في مناطق النزاع. كما تزايدت أيضًا حالات الزواج القسري، حيث تُجبر بعض الفتيات على الزواج من أفراد تابعين للمليشيات أو الجماعات المسلحة، سواء كوسيلة "لحمايتهن" أو كجزء من صفقة تهدف إلى ترسيخ سلطة هذه الجماعات.[12] هذه الزيجات تتم دون موافقة الفتيات، وغالبًا ما تُفرض عليهن كجزء من واقع مرير لا يملكن فيه أي خيارات.

[11] Sexual Violence against Women and Girls in Sudan's Capital,(HRW) "!Khartoum is not Safe for Women" 28/7/2024, https://www.hrw.org/report/2024/07/28/khartoum-not-safe-women/sexual-violence-against-women-and-girls-sudans-capital

[12] Gezira State and the Forgotten Atrocities: A Report on Conflict- related Sexual Violence, (SIHA Network) 23/7/2024 https://sihanet.org/wp-content/uploads/2024/07/Research-Report-on-CRSV-in-Gezira-State.pdf

تواجه النساء كذلك اتهامات بالعمالة أو التجسس لصالح أحد أطراف النزاع، خاصة الناشطات أو العاملات في المجال الإنساني. وغالبًا ما يكون هذا الاتهام ذريعة لاعتقالهن أو تعريضهن للعنف الجسدي والنفسي، وأحيانًا الحكم عليهن بالإعدام[13]، في محاولة لإسكات الأصوات النسائية القوية.

هذه الانتهاكات لا تؤثر فقط على الضحايا، بل تمتد لتشمل أسرهن ومجتمعاتهن، إذ تؤدي إلى وصم النساء الناجيات، مما يجعلهن يعشن في عزلة اجتماعية وخوف دائم. كما أن الكثيرات يعانين من اضطرابات نفسية حادة دون أن تتوفر لهن أي خدمات دعم أو علاج، بسبب تدهور النظام الصحي وانهيار مؤسسات الدولة القانونية وغيرها. وغياب الاستقرار السياسي جعل حماية النساء أكثر صعوبة، خاصة مع استمرار ثقافة الإفلات من العقاب.

وعلى المستوى الاجتماعي، **يزداد العبء على النساء، إذ يتحملن مسؤوليات اقتصادية إضافية بسبب فقدان الأزواج أو الإخوة في الحروب**، ما يجبرهن على العمل في ظروف غير آمنة وغير عادلة. كما تواجه النساء النازحات صعوبة في الوصول إلى المساعدات الإنسانية، مما يعمق هشاشتهن الاقتصادية والاجتماعية.

أما على المستوى السياسي، فتواجه مشاركة المرأة تحديات كبيرة، حيث تم إقصاء الكثير من النساء من مواقع صنع القرار بعد انقلاب أكتوبر/تشرين الأول 2021، مما قوض مكتسبات الثورة. هذا الإقصاء والتهميش يجعل من الصعب تحقيق إصلاحات مستدامة تدعم قضايا المرأة.

ورغم كل ذلك، لا تزال المرأة السودانية صامدة. **فالناشطات الحقوقيات يواصلن توثيق هذه الجرائم، ويقدمن الدعم للضحايا، ويطالبن بمحاسبة الجناة وعدم الإفلات من العقاب**. كما أن هناك جهودًا مستمرة لرفع الوعي، سواء عبر الإعلام أو من خلال الوقفات الاحتجاجية، للتأكيد على أن قضايا النساء ليست هامشية، بل أساسية لتحقيق العدالة والسلام.

ما تمر به النساء في السودان اليوم هو مأساة حقيقية، لكنه أيضًا شهادة على صمودهن في وجه الظلم. لا يمكن تحقيق أي حل سياسي عادل دون الاعتراف بهذه الجرائم ومحاسبة مرتكبيها، ودون وضع قضايا النساء في قلب أي اتفاق مستقبلي. المرأة السودانية ليست فقط ضحية لهذا الصراع، بل هي أيضًا قائدة للنضال من أجل غد أكثر عدالة وأمانًا.

[13] Unseen and Unheard: The Plight of Missing Women and Girls Amidst Sudan's Crisis, (SIHA Network) 25/2/2025, https://sihanet.org/wp-content/uploads/2025/03/Missing-Women-and-Girls-Amidst-Sudans-Crisis.pdf

نساء في الظل:

تقرير حقوقي عن المرأة المصرية

هبة حسن

حقوقية مصرية وناشطة في مؤسسات المجتمع المدني

تمثّل أوضاع النساء في مصر نموذجًا لوضع الشعب المصري بكل فئاته منذ عام 2013.

فبينما تُطلق تصريحات النظام المصري الدائمة التي تتحدث عن حقوق المرأة وتمكينها، يأتي الواقع أسوأ بكثير مما قد يتبادر إلى الأذهان.

فلو بدأنا من التشريعات القانونية، التي يُفترض أن تقدم حلولًا لأهم ما تعانيه النساء المصريات من عنف — سواء بوجود نصوص تُجرّم ذلك أو بفرض عقوبات — لوجدنا أن هذه التشريعات، وبرغم وجودها، لا توفر حماية حقيقية للنساء. إذ تقتصر العقوبات، في حال إثبات الاعتداء الجنسي أو ختان الإناث، على عقوبات مالية محدودة غالبًا، ولا تكون رادعة لمرتكبي هذه الجرائم، بحسب ثقافة المجتمع.

وفي ظل غياب تنفيذ صارم لأحكام القانون، لا يزال العنف داخل الأسرة يتزايد. ولا نجد قانونًا حازمًا أو عدالة قادرة على حفظ حقوق المرأة مع مراعاة أعراف وقيم المجتمع.

أما الحديث عن الواقع الاجتماعي والاقتصادي للمرأة المصرية، فلا بد أن يُربط بحال المجتمع كله، سواء من حيث ارتفاع معدلات الطلاق والبطالة، أو ازدياد أعداد المعتقلين، ما يترك أسرهم في المجهول، وزيادة غير مسبوقة في نسبة النساء المعيلات. فكل امرأة تتحمل واجباتها دون أن تُوفّر لها أبسط حقوقها، أو فرص عمل عادلة وآدمية تساعدها في رعاية أبنائها وتوفير لقمة العيش لهم.

ومع تدهور الوضع الاقتصادي في مصر، تكون المرأة دائمًا الأكثر تأثرًا بهذا التدهور.

وبحسب تقرير البنك الدولي لعام 2024، فقد احتلت مصر المركز 175 من أصل 190 دولة في مؤشرات وضع النساء في العمل والاقتصاد. ويقيس المؤشر السنوي أوضاع النساء في ثمانية مجالات: التنقل، مكان العمل، الأجور، الزواج، ريادة الأعمال، الملكية، التقاعد، والوضع القانوني الداعم. ويعتمد على أسئلة تقيس الأطر القانونية والسياسات الداعمة والواقع العملي.

وبرغم الأرقام الرسمية التي تشير إلى مشاركة المرأة في الحياة السياسية — 17٪ في الحكومة و27٪ في البرلمان — فإنها تمثل تمكينًا شكليًا يتحدث عنه النظام المصري دون أن يكون له تأثير حقيقي على تحسن وضع المرأة أو فاعليتها في المجتمع.

أما إذا انتقلنا إلى مجال الحريات العامة وحقوق الإنسان، فإن النساء لم يسلمْن من الانتهاكات، حيث تعرضت المرأة المصرية للاعتقال بسبب آرائها أو لمجرد محاولتها تقديم الدعم والمساندة لأسر ظلمت أو فقدت ذويها.

ففي مصر، وخلال السنوات الأخيرة، تزايد عدد معتقلات الرأي بشكل غير مسبوق، حيث تم اعتقال أكثر من 3500 امرأة مصرية على فترات متفاوتة. ولا تزال ما لا يقل عن 300 امرأة رهن الاعتقال في السنوات العشر الأخيرة، في ظل القبضة الأمنية على منظمات المجتمع المدني والحقوقيين، وصعوبة الحصول على معلومات دقيقة ورسمية.

أما عن الأوضاع داخل المعتقلات، فهي مأساوية — بحسب شهادات المعتقلات السابقات وأُسر المعتقلات — حيث تغيب أبسط الظروف الآدمية والحقوق التي تكفلها العهود والمواثيق الدولية والمحلية.

بل إن لوائح السجون المصرية نفسها تُخرق فيما يتعلق بحقوق النساء، خصوصًا عند الاعتقال أو الإخفاء القسري.

وتتعرض المعتقلات للتعذيب المادي والمعنوي — حسب الشهادات والتقارير الحقوقية — منذ لحظة دخولهن إلى مقار الاحتجاز. ويُرصد عدد كبير من الانتهاكات النفسية والجسدية، تبدأ من تجريدهن من الملابس والتفتيش المهين الذي يصل، بحسب وصف بعضهن، إلى حد التحرش. مرورًا بإيداعهن في زنازين "الإيراد" دون فراش أو ملابس أو سرير، إلى التكدس في الزنازين، ورداءة الطعام، وسوء المعاملة.

كما تُحبس معتقلات الرأي مع السجينات الجنائيات في ظروف تهدف إلى تكديرهن نفسيًا، ويُمنع بعضهن من الزيارة رغم كبر سنهن أو سوء حالتهن الصحية. وتحتاج بعضهن إلى النقل للمستشفيات لتلقي الرعاية الصحية المتردية، وفقًا للوائح.

وتُعرض النساء أيضًا — كما الرجال — للتدوير على ذمة قضايا جديدة، سواء خلال فترة الحبس أو بعد انتهاء مدة المحكومية.

كمثال على ذلك: المحامية الحقوقية هدى عبد المنعم، التي انتهت فترة حكمها، ورغم أنه حُكم غير عادل، فقد تم تدويرها في قضيتين جديدتين خلال شهر واحد فقط.

ومن أمثلة الظلم الشديد: الناشطة مروة عرفة، التي تم اعتقالها دون مراعاة لعمرها أو لحالتها الصحية المتدهورة كما وصفها زوجها، وتم حرمان طفلتها الرضيعة منها لتُفطم دون أن تراها أو تحتضنها — فقط لأنها انشغلت بمساعدة زوجات المعتقلين وتقديم التبرعات لهن.

ولم يقتصر الأمر على الناشطات الحقوقيات فقط، بل امتد إلى المحاميات، مثل ماهينور المصري، التي تم اعتقالها أثناء ممارستها عملها في الدفاع عن موكلها من مقر النيابة.

كما لا تزال حالات مثل نرمين حسن قيد الاعتقال لأكثر من خمس سنوات، ورغم صدور قرار بإخلاء سبيلها، يتم تدويرها في قضية جديدة.

أما الأسوأ، فهو الأحكام القضائية الصادرة ضد النساء دون ضمانات لمحاكمات عادلة.

ففي مارس 2023، قضت محكمة الجنايات في القضية المعروفة إعلاميًا بـ "قضية التنسيقية المصرية للحقوق والحريات"، بالسجن المؤبد غيابيًا على كل من هاجر خالد، سُهى فارس، وعمر سلامة، وبالسجن المشدد 10 سنوات حضوريًا على كل من عائشة الشاطر، إسراء كمال الدين، وخيرت.

كما حُكم على الحقوقية هدى عبد المنعم بالسجن المشدد خمس سنوات، وتم تدويرها على قضيتين جديدتين خلال شهر واحد. وقررت المحكمة وضع جميعهن تحت المراقبة الشرطية لمدة خمس سنوات بعد تنفيذ الحكم.

تدفع النساء المصريات ثمنًا باهظًا منذ سنوات لمجرد قرابتهن من معارضين سياسيين، أو لمجرد التعبير عن آرائهن.

ففي إحدى جلسات محاكمتها، قالت عائشة الشاطر للقاضي:

"يتم التنكيل بي بسبب الخصومة السياسية مع والدي. أنا محرومة من حريتي ومن العلاج. دخلت السجن سليمة، والآن أنا مصابة بمشكلة في النخاع الشوكي."

وتعاني عائشة من فقر الدم، مما أدى إلى تدهور حالتها بسرعة، وتعرضها لنزيف حاد نُقلت على إثره إلى المستشفى، ورغم أن حالتها الصحية تتطلب علاجًا مكثفًا، تستمر السلطات المصرية في التنكيل بها وحرمانها من حقها في الحرية، رغم مناشدات أسرتها والعديد من المنظمات الحقوقية.

العالم يحتفي بالمرأة.. المرأة الفلسطينية تبحث عن حياة

بثينة سلمان، صحافية وباحثة فلسطينية،

بينما يحتفي العالم بالمرأة تقديرًا لإنجازاتها وتكريمًا لدورها في الحياة، تبحث المرأة الفلسطينية عن حياة.

في فلسطين: المرأة قتيلة، مصابة، مشردة، نازحة، ثاكلة، محرومة من الرعاية الصحية، المرأة معتقلة وتتعرض للعنف الجنسي، المرأة تفقد خصوصيتها. تمضي المرأة الفلسطينية عمرها في الكفاح، بحثًا عن حياة كريمة.

يشهد شهر آذار/مارس مناسبتين عالميتين مخصصتين للمرأة: يوم المرأة العالمي في 8 مارس، وعيد الأم الذي تحتفي به معظم دول العالم، بما فيها الدول العربية، في 21 مارس. ومع ذلك، فإن مصطلح "احتفاء" لا يتناسب مع واقع المرأة الفلسطينية، خاصة في ظل الظروف الراهنة. فمنذ 7 أكتوبر/تشرين الأول 2023، تواجه الفلسطينيات جحيمًا يستدعي تحركًا عالميًا من قبل المدافعات عن حقوق المرأة، ليس فقط خلال المناسبات الرمزية، بل في كل يوم.

تكشف الإحصائيات عن واحدة من أعنف حملات الاستهداف التي تعرضت لها النساء في فلسطين عبر التاريخ. فعلى مدى خمسة عشر شهرًا من العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، قُتلت أكثر من 12,316 امرأة فلسطينية، وفقدت 13,901 امرأة زوجها ومعيل أسرتها، بينما فقدت قرابة 17,000 أمٍّ أبناءهن[14]. كما وضعت 50,000 امرأة حامل مواليدهن في ظروف غير إنسانية، وفقًا لإحصائيات وزارة الصحة والإعلام الحكومي.

الانتهاكات التي تعرضت لها النساء الفلسطينيات لم تكن عشوائية، بل اتسمت بالطابع الممنهج، حيث توجد أدلة دامغة على تعمد استهداف المدنيين، وخصوصًا النساء والأطفال، من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي. فقد قُتلت أمهات مع بناتهن، وشقيقات مع شقيقاتهن، ونساء مع كل أفراد عائلاتهن. كما أُعدمت أمهات أمام أطفالهن، وقُتلت الحوامل والمرضعات مع أجنّتهن ومواليدهن الرضع. ووصل الأمر إلى استهداف الصحة الإنجابية، ضمن ما يُوصف بأعمال الإبادة الجماعية، إذ قصف الاحتلال المركز الوحيد لعلاج الأزواج الذين يعانون من مشاكل في الإنجاب، مما أدى إلى تدمير 5,000 جنين من أطفال الأنابيب، وضياع حلم 5,000 امرأة في الأمومة.

[14] في يوم المرأة العالمي.. 12316 فلسطينية شهيدة و2000 امرأة وفتاة تعرضن لإعاقات دائمة, تلفزيون البلاد, نشر في 2025/3/8 وشوهد في 2025/3/20 على الرابط: https://www.elbilad.net/s@oisa0qar138063

تشير التقارير الأممية إلى أن أكثر من 150,000 امرأة حامل ومرضع مهددة بسوء التغذية الحاد[15]. **ومع استمرار العدوان الإسرائيلي، ارتفعت نسبة الإجهاض والولادات المبكرة الناجمة عن نوبات الهلع إلى 300٪**، كما زاد معدل المواليد المصابين بتشوهات خلقية واضطرابات جينية، وهو ما فسره الأطباء بالتعرض للمواد السامة المنبعثة من القذائف الإسرائيلية.

الانتهاكات التمييزية بحق المرأة الفلسطينية لم تقتصر على العنف المباشر، بل امتدت إلى حرمانها من أبسط الاحتياجات الأساسية. فقد أدى الحصار ومنع دخول المساعدات الإنسانية إلى معاناة نحو 700,000 امرأة وفتاة من نقص الفوط الصحية اللازمة للدورة الشهرية، كما فقدت النساء خصوصيتهن في أماكن النزوح، حيث اضطررن إلى مشاركة دورات المياه مع الرجال، وسط طوابير طويلة، وفق تقرير "معقولة لساتنا عايشين؟" الصادر عن منظمة "صحفيات بلا قيود" في فبراير الماضي.

وخلال احتجاز النساء الفلسطينيات واعتقالهن، تعرضن لتعذيب نفسي وجسدي، وصل إلى حد العنف الجنسي، وفقًا لشهادات صادمة أدلت بها معتقلات أُفرج عنهن.

في قطاع غزة، يزيد عدد النساء والفتيات عن 1.1 مليون، وما من واحدة منهن إلا وعاشت أهوال الحرب، بين فقدان الأب أو الأخ أو العائلة بأكملها، أو تدمير المنزل والحي السكني، وبين الحرمان من الخدمات الصحية، حيث لم تتمكن المريضات بأمراض خطيرة من الوصول إلى العلاج المنقذ للحياة، بسبب القيود الإسرائيلية المفروضة على دخول المساعدات الطبية.

لم يتغير الوضع حتى الآن، فما زالت المرأة الفلسطينية تتعرض للانتهاكات في غزة والضفة الغربية المحتلة. الفارق الوحيد بعد 19 يناير/كانون الثاني 2025، دخول اتفاق وقف إطلاق النار بين الاحتلال الإسرائيلي وفصائل المقاومة في غزة حيز التنفيذ، غير أن الاحتلال استأنف انتهاكاته في الضفة الغربية، حيث شن حملة عسكرية دمرت مخيم جنين بالكامل، وأجبرت عشرات الآلاف على النزوح.

ومن بين الشهادات التي تعكس طبيعة الاستهداف الممنهج للمرأة الفلسطينية، مقتل سندس شلبي في الضفة الغربية. فهذه الشابة البالغة من العمر 23 عامًا، كانت حاملًا في شهرها الثامن، وخرجت مع زوجها يزن أبو شعلة من منزلهما في مخيم نور شمس للانتقال إلى منزل والدها، القريب من المستشفى. غير أن قوات الاحتلال أطلقت النار عليهما عند أحد الحواجز، فأصيب يزن في رأسه، وحين حاولت سندس طلب المساعدة، اقترب منها أحد الجنود وأطلق النار عليها، وظلت تنزف حتى الموت. وبالرغم من حصول الهلال الأحمر الفلسطيني على موافقة جيش الاحتلال لإسعافها، إلا أن المسعفين اعتُقلوا مرتين، ولم يتمكنوا من الوصول إليها إلا بعد ساعات، حين كانت قد فارقت الحياة.

وفي الوقت الذي يقترب فيه العالم من الاحتفال بيوم المرأة وعيد الأم، فإن المرأة الفلسطينية تعيش مأساة مستمرة، زادها تعقيدًا إعلان رئيس حكومة الاحتلال، في 2 مارس الجاري، عن منع إدخال المساعدات والبضائع إلى قطاع غزة، ثم إعلان وزارة الطاقة الإسرائيلية عن وقف إمداد القطاع

[15] اشتداد النزاع وسوء التغذية والأمراض في قطاع غزة تخلق حلقة مميتة تهدد أكثر من 1.1 مليون طفل, يونسيف, نشر في 1/5/ شوهد في 2025/3/20 على الرابط: https://www.unicef.org/mena/press-releases/intensifying-conflict-malnutrition-and-disease-gaza-strip-creates-deadly-cycle?gsid=0314827b-d990-4096-b1ee-a8e178ab9236

بالكهرباء، في خطوة تمهيدية لاستئناف المجازر. هذه الإجراءات تحرم النساء من أبسط حقوقهن، بما في ذلك مستلزمات النظافة الشخصية، وتعرضهن للجوع والحرمان من الرعاية الصحية، فضلًا عن المعاناة اليومية بسبب انقطاع الكهرباء.

إن المناسبات المخصصة للمرأة، كاليوم العالمي للمرأة وعيد الأم، تكرّم النساء في العالم، لكنها في فلسطين تذكيرٌ بأن المرأة الفلسطينية لا تزال تكافح، لا من أجل التقدير، بل من أجل الحياة.

التراجع الديمقراطي في تونس: تداعيات الحكم الفردي على الحقوق والحريات

بقلم زينب المرايحي

ناشطة حقوقية تونسية،

منذ تولي قيس سعيد الحكم في تونس عام 2019، شهدت البلاد تراجعًا ملحوظًا في مؤشرات الديمقراطية وحقوق الإنسان والحريات. وبلغ هذا التدهور ذروته مع إعلانه في 25 يوليو 2021 اتخاذ سلسلة من التدابير الاستثنائية استنادًا إلى الفصل 80 من دستور 2014. تضمنت هذه التدابير تعليق العمل بالدستور في مرحلة أولى، ثم إصدار دستور جديد صاغه منفردًا دون مشاركة أي طرف سياسي. كما قام بتجميد أعمال مجلس نواب الشعب، مما شكل تحولًا جذريًا في بنية الحكم في تونس.

تركيز السلطة التنفيذية وإلغاء دور المؤسسات التشريعية والقضائية

بعد تجميد البرلمان، منح سعيد لنفسه اختصاصًا تشريعيًا، حيث أصبحت جلّ القوانين تصدر عبر مراسيم رئاسية دون إمكانية الطعن فيها أو خضوعها للرقابة القضائية. وشملت هذه المراسيم مجالات حساسة مثل القضاء، الإعلام، الصحافة، والانتخابات، التي كانت سابقًا من اختصاص مجلس نواب الشعب المنتخب. هذا النهج يمثل خرقًا واضحًا لمبدأ الفصل بين السلطات، وهو مبدأ أساسي في الفلسفة السياسية الحديثة.

في سياق إحكام قبضته على مؤسسات الدولة، اعتبر سعيد السلطة القضائية مجرد وظيفة من وظائف الدولة، مما أفضى إلى خضوعها المباشر للسلطة التنفيذية التي يرأسها. وبلغت هذه التدخلات ذروتها حين وجه تهديدًا مباشرًا للقضاة أثناء زيارته لوزارة الداخلية، حيث صرح قائلاً: "من يبرّئهم فهو شريك لهم"، في إشارة إلى المعتقلين السياسيين. ترتب على هذه السياسة تحجيم دور القضاء وإفراغه من استقلاليته، مما أدى إلى خضوع السلطتين التشريعية والقضائية بالكامل لإرادة رئيس الجمهورية.

تفكيك الأحزاب السياسية وتضييق الحريات

أدت الإجراءات الاستثنائية إلى تقليص دور الأحزاب السياسية عبر اعتقال قياداتها وترهيب أعضائها، مما أسفر عن إضعاف الحياة السياسية في تونس. وترافق ذلك مع حملة قمع استهدفت الناشطين في المجتمع المدني والصحفيين والحقوقيين، مما أفضى إلى مشهد سياسي يعاني من الركود والخوف.

كان لهذه الممارسات تأثير كبير على المرأة التونسية، حيث انعكس تقلص دور الأحزاب في الحياة السياسية سلبًا على نشاط المرأة على المستويات الاجتماعية والاقتصادية، وخاصة السياسية. وأبرز مثال على ذلك التعديل الذي أُدخل على القانون الانتخابي في سبتمبر 2022، حيث استُبدل الاقتراع على القوائم باقتراع فردي، وأُلغي مبدأ التناصف بين الجنسين الذي كان يشترط في القوائم الانتخابية. أدى هذا التغيير إلى انخفاض نسبة تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة من 30٪ عام 2019 إلى 16٪ عام 2022. في ولاية القيروان، على سبيل المثال، لم تترشح سوى 5 نساء من بين 54 مترشحًا، ما يعكس مدى التراجع في الحضور النسائي في المشهد السياسي.

استهداف المرأة الناشطة وحقوق الإنسان

إلى جانب تقليص دور المرأة في العمل السياسي، تعرضت العديد من الناشطات للاعتقال بسبب آرائهن أو أنشطتهن في مجال حقوق الإنسان والصحافة. ومن بين الأسماء البارزة التي طالتها هذه الحملة:

- الإعلامية والمحامية سنية الدهماني.
- الصحفية شذى بالحاج مبارك، التي حُكم عليها بالسجن خمس سنوات في قضية "إنستالينغو".
- الحقوقية سهام بن سدرين، التي أفرج عنها بعد خوضها إضراب جوع كاد يودي بحياتها.
- رئيسة الحزب السياسي عبير موسى.
- الناشطة شيماء عيسى، التي أفرج عنها لاحقًا.
- الناشطة شريفة الرياحي، المسجونة رغم كونها أمًا لطفلين، بسبب تقديمها المساعدة للمهاجرين الأفارقة وفق القانون.

لم تقتصر الاعتقالات على الناشطات الحقوقيات، بل امتدت إلى صاحبات الرأي والمؤثرات على مواقع التواصل الاجتماعي، ما يعكس منهجية منظمة في قمع الأصوات الحرة. في هذا السياق، مثّل المرسوم 54 أداة لتجريم كل من يعارض السلطة، مما جعل حرية التعبير في تونس في خطر داهم.

مقاومة النساء للقمع والاستبداد

رغم القيود المتزايدة، أظهرت المرأة التونسية دورًا قياديًا في مقاومة الاستبداد والدفاع عن الحقوق والحريات. فقد تصدرت العديد من الناشطات المشهد في المطالبة بإطلاق سراح المعتقلين السياسيين وكشف الانتهاكات المسلطة عليهم. هذا الدور المزدوج، الذي يجمع بين الالتزامات الأسرية والمهنية وبين النضال السياسي، يعكس إصرار المرأة التونسية على الحفاظ على مكتسباتها والوقوف في وجه التراجع الديمقراطي.

خاتمة

تمرّ تونس اليوم بمرحلة حرجة من تاريخها السياسي، حيث يواجه المسار الديمقراطي تهديدات جسيمة بفعل التوجهات السلطوية التي قلصت من استقلالية المؤسسات وضربت ركائز التعددية السياسية وحرية التعبير. ويظل دور المرأة التونسية محوريًا في مواجهة هذه الانتهاكات، إذ لم تثنِها الضغوط عن الاستمرار في النضال لحماية الديمقراطية، مما يجعلها رمزًا للصمود والمقاومة في وجه الاستبداد.

موجز عن حالة المدافعات الليبيات عن حقوق الانسان

أ.د ناجية عياد العطراق، ناشطة حقوقية بالمؤسسة الوطنية لحقوق الانسان الليبية

تمهيد

تلعب المدافعات عن حقوق الإنسان دورًا مهمًا في نضالهن من أجل العدالة، ولكنهن يواجهن أيضًا تحديات جسيمة. على مدى السنوات القليلة الماضية، شهدنا تصاعدًا في العنف ضد النساء في ليبيا، حيث تلقت المدافعات عن حقوق الإنسان تهديدات بالقتل في بعض الحالات، وفي العديد من الحالات الأخرى قُتِلن.

إن تصاعد أعمال العنف الموجهة ضد المدافعات عن حقوق الإنسان في ليبيا وتزايد تجريم مناصرة الحقوق أمر مروع وغير مقبول. المدافعات أصبحن مستهدفات بحملات تشويه السمعة، ويتعرضن للتهديد والاعتقال بشكل منتظم، وفي بعض الحالات يتم اختطافهن واختفاؤهن قسرًا. كما يخضعن للتعذيب وغيره من أشكال سوء المعاملة أثناء الاعتقال، بالإضافة إلى الانتهاكات الخطيرة لحقوقهن في المحاكمة العادلة. تواجه بعضهن فترات مطولة من الاعتقال قبل المحاكمة، ويتعرضن لهذه الانتهاكات فقط لأنهن تجرأن على مساءلة حكوماتهن، سواء في الشرق أو الغرب، وعلى القيام بأعمال المناصرة لضمان اندماج أكثر الفئات ضعفًا وتهميشًا وتحقيق العدالة لهن.

إن المدافعات عن حقوق الإنسان في ليبيا معرضات لخطر الاضطهاد والهجمات من قِبَل جهات غير حكومية بسبب فضحهن الجرائم والانتهاكات التي ترتكبها الجماعات المسلحة المتنازعة.

بتنفيذها لهذه الهجمات، تنتهك الجهات التزاماتها الدولية، ولكن في بعض السياقات تشكل الهجمات ضد المدافعات عن حقوق الإنسان أيضًا انتهاكًا مباشرًا للقوانين الوطنية التي تضمن المحاكمات العادلة . في محاولة مكشوفة لإضفاء الشرعية على أفعالها، اعتمدت تلك الجهات المنتهكة لحقوق المدافعات على القوانين القائمة لاضطهاد المدافعين عن حقوق الإنسان، ووصفت مناصرة الحقوق بأنها تصرفات تقوض "الأمن الوطني."

ومع ذلك، فإن المجتمع الدولي لم يتخذ إجراءات كافية لضمان أمن المدافعات في دولة تشهد مطالب شعبية متزايدة بالعدالة الاجتماعية، بما في ذلك احتجاجات جماعية يعترض فيها المواطنون على عقود من السياسات القمعية، وانعدام الأمن، وسوء الإدارة، والفساد السياسي، والاقتصادي.

ويأتي الهجوم المنهجي على المدافعات عن حقوق الإنسان وتجريم مناصرة الحقوق بعد سنوات من السياسات القمعية في ليبيا، التي استهدفت المجتمع المدني والفضاء المدني من خلال فرض قيود على المنظمات غير الحكومية والصحافة، ومن خلال الهجمات على الحريات الأكاديمية.

إن تقويض الحيز المدني وزيادة انتهاكات الحقوق يحدث في سياق تصاعد الأفكار الأصولية والسلطوية، مما يدفعنا إلى مطالبة الهيئات المكلفة بمساءلة الدولة الليبية عن انتهاكات الحقوق، بوضع أجندة لمناهضة كل اعتداء على الحقوق يهدف إلى إضعاف لغة الحقوق وضماناتها، أو تفكيك أنظمة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة وإلغاء تمويلها.

ومما يثير القلق أن تدهور الحقوق في ليبيا لم يلقَ إلا قدرًا ضئيلًا من الإدانة من جانب المجتمع الدولي، حيث اختارت الحكومات الليبية أن تولي الأولوية لأهداف سياسية أخرى، مثل حماية مصالحها الاقتصادية أو العسكرية، وغضت الطرف عن انتهاكات الحقوق أملًا في وقف الانقسام السياسي والأمني والعسكري.

أبرز المدافعات عن حقوق الإنسان المعتدى عليهن في ليبيا:

الناشطات البارزات اللواتي اتخذن مواقف ناقدة للسلطات والمجموعات المسلحة التابعة لها.

سلوى بوقعيقيص: تم اغتيال سلوى بوقعيقيص بالرصاص في منزلها بمدينة بنغازي الشرقية يوم 25 يونيو/حزيران 2014. أدى اغتيالها إلى تدهور سريع في الوضع الأمني للمدافعات عن حقوق الإنسان، وهو تدهور لا يزال مستمرًا حتى الآن. يمثل اغتيال سلوى بوقعيقيص نقطة تحول سلبية بالنسبة للمرأة في ليبيا التي تسعى جاهدة للمشاركة في الحياة العامة والسياسية، وذلك عقب انتفاضة عام 2011.

فريحة البركاوي: السياسية فريحة البركاوي كانت شديدة الانتقاد للمسؤولين الذين ظهروا على الساحة بعد الثورة. خاضت تجربة سياسية كنائبة عن مدينة درنة، لكنها استقالت من منصبها بسبب عدم رضاها عن المسار السياسي للمؤتمر الوطني العام حينها. تم اغتيالها بعد تنديدها بمقتل الناشطة سلوى بوقعيقيص.

سهام سرقيوة: تعرضت سهام سرقيوة، الحقوقية وعضوة مجلس النواب، للإخفاء القسري، مما أثار قلقًا واسعًا.

حنان البرعصي: المحامية والناشطة السياسية حنان البرعصي تم اغتيالها أيضًا في حادثة صدمت المجتمع المدني.

جميع هذه الحوادث المروعة للعنف والاغتيال السياسي ضد الناشطات الليبيات ظلت دون محاسبة، في ظل تفاقم ظاهرة الإفلات من العقاب.

• **أبرز الصحفيات:**

لا يزال الصحفيون في ليبيا مهددين بالإخفاء القسري وتعرضهم للاعتداء. على سبيل المثال، تعرضت مبروكة المسماري، مراسلة قناة 218 في بنغازي، للاعتداء بالضرب من قِبَل مجموعة من ثمانية أشخاص في 12 فبراير/شباط 2022.

التوصيات:

• نحث الحكومة الليبية على الاستجابة لنداء جماهيرها وتبني سياسات عادلة اجتماعيًا تركز على حقوق الإنسان. إن أمن الدولة يعتمد أولاً وقبل كل شيء على قدرتها على تلبية احتياجات المواطنين ورغبتها الصادقة في القيام بذلك. وعند تحقيق ذلك، يمكن للحكومة أن تستفيد من دعم المدافعات عن حقوق الإنسان ومنظماتهم، وأن تتحمل مسؤوليتها تجاههن، لأنهن في موقع يمكّنهن من تمثيل مخاوف المجتمع واحتياجاته.

• نذكّر الدولة الليبية بالتزامها بضمان وحماية حقوق المرأة في المشاركة في الحياة المدنية، بما في ذلك حريات تكوين الجمعيات والتعبير والتجمع، الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. تشمل هذه الالتزامات أيضًا المعاهدات الدولية، وعلى رأسها:

- العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (ICCPR)
- العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (ICESCR)
- اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (CEDAW)
- المعاهدات الإقليمية، مثل بروتوكول الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب بشأن حقوق المرأة في أفريقيا (بروتوكول مابوتو).

وقد تم تأكيد هذه الحقوق، ضمن حقوق أخرى، في الإعلان المتعلق بحق ومسؤولية الأفراد والجماعات وهيئات المجتمع في تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية المعترف بها عالميًا، المعروف باسم الإعلان المتعلق بالمدافعين عن حقوق الإنسان، الذي اعتمدته الجمعية العامة في 8 مارس 1999. ينطبق هذا الإعلان على كل فرد يعمل على تعزيز وحماية حقوق الإنسان، شريطة الالتزام بمبادئ الحقوق العالمية واللاعنف. بالإضافة إلى ذلك، يوجب الإعلان على الدول الاعتراف بالمخاطر والتمييز والعنف الذي تتعرض له المدافعات عن حقوق الإنسان، وتطوير سياسات وبرامج تراعي الفوارق بين الجنسين لحمايتهن.

• ندعو الحكومة الليبية إلى إعادة النظر في سياساتها ونهجها تجاه المدافعات عن حقوق الإنسان. فالسياسات الحالية تحتاج إلى إعطاء الأولوية لأمن الإنسان والتركيز على مبادئ حقوق الإنسان التي تعزز العدالة الاجتماعية والتمسك بها.

- نحث الجهات المانحة على دعم تمويل عمل المدافعات عن حقوق الإنسان، وإنشاء ودعم آليات تضمن سلامة الأشخاص الذين يواجهون أعظم التهديدات. وهذا يشمل:

- تيسير طلبات الحصول على التأشيرات للإجلاء السريع في الحالات التي تكون فيها الأرواح معرضة للخطر.
- دعم برامج الرعاية النفسية الاجتماعية.
- تقديم تدريبات متكاملة على الأمن والرعاية الذاتية، لمساعدة المدافعات عن حقوق الإنسان اللواتي يعانين من الضغوط المتعددة.